مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية
مجلد 40- عدد 1 (2024): 135-153

Damascus University Journal of arts and humanities sciences Vol 40No.1 (2024):135-153

الأخطاء الشائعة في بعض خطوات البحث العلمي الاجتماعي الميداني ((دراسة نظرية))

أ.م. د. أميرة عبد المجيد عرقسوسي[1]

1- أستاذ مساعد، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة دمشق.

amira.erksosi@damascusuniversity.sy

الملخص:

يتمثل الهدف الأساسي للبحث الراهن في التعرف إلى الأخطاء البحثية الشائعة التي يقع فيها بعض الباحثين عند إنجازهم للبحث العلمي الاجتماعي الميداني، وتحديداً الأخطاء المتعلقة ببعض خطوات تصميم البحث الاجتماعي وتنفيذه، وهي: صياغة فروض البحث، إجراءات اختيار العينات، صدق الأداة وثباتها، اختيار المقاييس الإحصائية المناسبة.

وقد تم اعتماد منهج علمي مناسب لطبيعة الموضوع المدروس والهدف المراد منه تمثل بالمنهج الوصفي التحليلي. وبناء على الأخطاء البحثية الأكثر شيوعاًُ التي تمت دراستها نظرياً في البحث الراهن تم وضع مجموعة من المقترحات غايتها التقليل قدر الإمكان من الأخطاء الشائعة لدى الباحثين عند إعدادهم للبحوث الاجتماعية الميدانية.

تاريخ الايداع2022/03/19
تاريخ القبول2023/07/13

حقوق النشر: جامعة دمشق – سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص
CC BY-NC-SA 04

الكلمات المفتاحية: الأخطاء، البحث العلمي، البحث الاجتماعي، البحث الاجتماعي الميداني.

ISSN (online)
http://journal.damascusuniversity.edu.sy/index.php/index/index

Common Mistakes in Some Steps of Social Scientific Field Research Study Theory

Dr.Amira abd Almajeed Erksosi[1]

1- Assistant Professor, Department of Sociology, Faculty of Arts and Humanities, Damascus University.

amira.erksosi@damascusuniversity.sy

Abstract:

The main objective of the current research is to identify the common research errors that some researchers make when they carry out field social scientific research specifically, errors related to some steps of social research design and implementation, they are: formulation of research hypotheses, sampling procedures validity, validity and reliability of the tool, selection of appropriate statistical measures. A scientific approach has been adopted appropriate to the nature of the subject studied and the intended goal represented by the descriptive analytical approach.

And based on the most common research errors that have been studied theoretically in the current research, a set of proposals has been drawn up aimed at reducing, as much as possible, the common mistakes of research when preparing for field social research.

Received: 19/03/2023
Accepted: 13/07/2023

Copyright: Damascus University-Syria,The authors retain the copyright under a CC BY- NC-SA

Keywords: Errors, Science Search, Social Search, field social research.

أولاً– مشكلة البحث وتساؤلاته:

يعد البحث العلمي مؤشراً أأساسياً للتقدم في أي بلد، وذلك لما له من دور هام في تقدم المجتمع على مختلف الأصعدة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية...إلخ).

وللبحث العلمي عموماً والبحث الاجتماعي خصوصاً (الذي يهمنا وفقاً للبحث الراهن) خطوات علمية مترابطة مع بعضها البعض، منها ما يدخل ضمن إطار عملية تصميم البحوث الاجتماعية، والبعض الآخر يدخل ضمن إطار عملية تنفيذ البحوث الاجتماعية، وأي خلل في خطوة ما سينعكس بدوره على باقي خطوات البحث، لذلك كان لابد من تسليط الضوء على بعض الأخطاء البحثية الأكثر شيوعاً (في بعض الخطوات) التي يقع فيها عدد من الباحثين عند إعدادهم للبحوث الاجتماعية الميدانية وكيفية تفاديها قدر الإمكان، فالهدف من البحث النظري الراهن ليس التعمق في شرح الخطوات المدروسة والأخطاء المرتبطة بها، بل سيكون الشرح بالقدر الذي يساعد الباحث عموماً على فهم الخطأ وتوضيح أسبابه وكيفية تجنبه بشكل مبسط.

وبناء على ما سبق فإن جوهر مشكلة البحث يتمثل بالتساؤل الرئيس الآتي:

ما الأخطاء الشائعة لدى الباحثين في بعض خطوات تصميم البحث الاجتماعي وتنفيذه؟

ويتفرع عن التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية، تتمثل بالآتي:

1– ما الأخطاء الشائعة المتعلقة بالفروض العلمية؟

2– ما الأخطاء الشائعة المتعلقة بإجراءات اختيار العينات؟

3– ما الأخطاء الشائعة المتعلقة بصدق الأداة وثباتها؟

4– ما الأخطاء الشائعة المتعلقة باختيار المقاييس الإحصائية المناسبة؟

ثانيا– أهمية البحث:

1– حداثة الموضوع المدروس وخصوصاً على الصعيد المحلي.

2–يعد موضوع البحث الراهن أحد تخصصات علم الاجتماع، وهو تصميم البحوث الاجتماعية وتنفيذها.

3– زيادة عدد البحوث الاجتماعية الميدانية مقارنة بالبحوث الاجتماعية النظرية.

4– قد يشكل البحث الراهن مرجعاً علمياً يزود الباحثين بمعلومات عن الأخطاء الشائعة في بعض خطوات البحث الاجتماعي الميداني، وكيفية تجاوزها.

ثالثا– أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث النظرية منها والعملية في الآتي:

1–التعرف إلى الأخطاء الشائعة المتعلقة بالفروض العلمية.

2– التعرف إلى الأخطاء الشائعة المتعلقة بإجراءات اختيار العينات.

3– معرفة الأخطاء الشائعة المتعلقة بصدق الأداة وثباتها.

4– معرفة الأخطاء الشائعة المتعلقة باختيار المقاييس الإحصائية المناسبة.

5– وضع مجموعة من المقترحات غايتها التقليل قدر الإمكان من الأخطاء الشائعة لدى الباحثين عند إعدادهم للبحوث الاجتماعية الميدانية.

رابعا– البحوث السابقة:

تبين من خلال الاطلاع على البحوث السابقة حتى تاريخ انتهاء إجراء البحث الراهن (في الشهر الثاني من عام 2023)، عدم وجود أبحاث محلية ذات صلة مباشرة بموضوع البحث، أما البحوث العربية فكانت متعددة ومتنوعة، نذكر منها الآتي:

❖ بحث فارس خالد وآخرون عام 2017، بعنوان: منهجية المعاينة الإحصائية في البحث العلمي: دراسة تقييمية لأطروحات دكتوراه علم النفس وعلوم التربية بجامعة الجزائر2. بحث محكم.

تمثل هدف البحث في التعرف إلى الأسس التي قام طلبة دكتوراه علم النفس وعلوم التربية بجامعة الجزائر2في تحديد أحجام العينات لأبحاثهم وإجراءات اختيارها، بهدف توجيه أنظار الطلبة إلى الأخطاء التي يقعون بها، وإلى ضرورة اعتماد أسس علمية صحيحة في اختيار العينات وتحديد أحجامها.

وتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي والتقويمي. وتكونت عينة الدراسة من (111) أطروحة دكتوراه في علم النفس وعلوم التربية بجامعة الجزائر2، المتاحة عبر الموقع الالكتروني للبوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات (pnst).

وأظهرت النتائج أن أكثر العينات استخداماً في الأطروحات هي العينة العشوائية البسيطة بنسبة (48.65%). أما فيما ما يتعلق بمدى ملاءمة العينة لطبيعة المجتمع، فقد تبين أن (52.25%) كانت ملائمة، مقابل (33.33%) كانت العينات غير ملائمة. كما كان التقدير بالنسب هو التقدير المعتمد في حجم العينة بنسبة (44.15%). كما تبين أن أكثر العينات كانت ممثلة للمجتمع ضمن الأطروحات، بنسبة (46.85%). أما نسبة العينات غير الممثلة فكانت (24.32%). بالإضافة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى تمثيل العينة للمجتمع تبعاً لمتغير القسم. بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدى تمثيل العينة للمجتمع تبعاً لمتغير القسم وفقاً لمتغير التخصص في أطروحات الدكتوراه.

❖ بحث بلال بوترعة وآخرون عام 2018، بعنوان: الأخطاء المنهجية الشائعة في إعداد البحوث السوسيولوجية. بحث محكم.

تمثل هدف البحث في الكشف عن الأخطاء المنهجية الشائعة في إعداد البحوث الاجتماعية بهدف تجنب الوقوع فيها مجدداً. حيث تناول البحث بالدراسة النظرية:

- معوقات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية.
- مسببات الأخطاء المنهجية في الدراسات العليا.
- مصادر الأخطاء في البحوث العلمية.
- أنواع الأخطاء المنهجية.
- الأخطاء المنهجية الشائعة في إعداد البحوث في الدراسات العليا.
- طريقة المحاولة والخطأ والأخطاء المنهجية في الدراسات العليا.

وتوصل البحث من خلال ما تم عرضه إلى أن من أهم الأخطاء المنهجية التي يقع فيها الباحث في إعداد البحوث العلمية، سواء في الإطار المنهجي بداية من اختيار العنوان، أم في الإطار النظري بعدم دراية الباحث بأصول الاقتباس وشرط الموضوعية في الكتابة، أم في الإطار التطبيقي والأخطاء التي أصبحت متوارثة في استخدام الأساليب الإحصائية غير المناسبة. وأن فكرة البحوث معغيا بجودة الإنتاج المعرفي تعد السبب الجوهري في وجود هذه الأخطاء. وبالتالي فإنه مطلوب من القائمين على المنظومة التعليمة في الدراسات العليا من أساتذة وهيكل تدريس وكذلك الباحثين أن يجعلوا من

أصول البحث العلمي مقصداً لهم قبل اختيار موضوعات البحث لتفادي أخطاء منهجية تمس بالقيمة العلمية للبحث وتغطي على عمل وجهد الباحث.

❖ بحث سومية شكري محمد محمود عام 2019، بعنوان: الأخطاء المنهجية الشائعة في إجراءات التحقق من ثبات وصدق أدوات القياس المستخدمة في البحوث التربوية العربية. بحث محكم.

هدف البحث إلى تحديد الأخطاء الشائعة في إجراءات التحقق من ثبات وصدق أدوات القياس المستخدمة في البحوث التربوية العربية، حيث تم حصر طرق حساب ثبات وصدق أدوات القياس المستخدمة في عينة من (27) بحثاً منشوراً في مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، خلال عام (2012) وعام (2016)، وبلغ عدد أدوات القياس المستخدمة في هذه البحوث (92) أداة، كان (85%) منها من إعداد الباحثين، وقد تم رصد (12) خطأً متكرراً في إجراءات التحقق من الثبات، و(9) أخطاء متكررة في إجراءات حساب الصدق، كما اعتمد الباحثون بشكل أساسي عمى طريقة الاتساق الداخلي لحساب ثبات أدوات القياس، فبلغ مجموع نسبة استخدام التجزئة النصفية أو معادلة ألفا أو كيودر ريتشاردسون منفردة أو مع طرق أخرى (87%) تقريباً، وبلغت نسبة استخدام طريقة إعادة التطبيق منفردة أو مع طرق أخرى (32%) كما كانت طريقة الصدق المرتبط بالمحتوى هي الأكثر استخداماً، إذ بلغت نسبة استخدامها منفردة أو مع طرق أخرى (77%) دون الاعتماد على أي طريقة كمية للتقدير، كما استُخدمت طريقة الاتساق الداخلي كطريقة لحساب الصدق في أكثر من نصف البحوث، حيث بلغت نسبة استخدام هذه الطريقة منفردة أو مع طرق أخرى (52%) وقد وضَّحت الدراسة الفرق بين استخدام طريقة الاتساق الداخلي لحساب الصدق، واستخدامها لحساب الثبات. وأوصت الدراسة بإعداد مقياس علمي لتقدير دقة إجراءات التحقق من صدق وثبات أدوات القياس في البحوث التربوية.

❖ بحث راويه أحمد القحطاني وآخرون عام2020، بعنوان: النمطية المنهجية في الرسائل الجامعية: دراسة مطبقة على عينة من رسائل الدكتوراه بجامعتي الملك سعود والإمام محمد بن سعود الإسلامية. بحث محكم.

تمثل هدف البحث في التعرف إلى مدى ممارسة الباحثين من طلاب الدراسات العليا للنمطية المنهجية في رسائلهم الجامعية، من خلال الوقوف على جوانب القصور في تلك الرسائل العلمية، وذلك بالإجابة عن التساؤلات المتعلقة بمدى صحة المنهج المستخدم في الدراسة ومدى ملاءمة مجتمع الدراسة لمشكلتها ومدى وضوح آلية سحب عينة الدراسة في الرسائل الجامعية.

وقد اعتمد البحث على المنهج الكيفي متمثلاً في منهج تحليل المضمون لعينة عمدية من رسائل الدكتوراه في مجال العلوم الإنسانية من جامعتي الملك سعود والإمام محمد بن سعود الإسلامية مكونة من (16) مفردة.

وبينت نتائج الدراسة أن (50%) من الرسائل عينة الدراسة قد اتبعت نمطية منهجية في استخدام منهج بحث غير صحيح، و(31.25%) من الرسائل عينة الدراسة اتبعت نمطية منهجية غير صحيحة في تحديد حجم عينة الدراسة أو طريقة سحبها من مجتمع الدراسة، مما قد يؤثر على صحة نتائج تلك الدراسات وبالتالي يفقدها جودتها وقيمتها العلمية. واعتمد في البحث المنهج الوصفي عن طريق مسح وتحليل المعلومات. وتم اختيار العينة بالطريقة العشوائية من الرسائل والأطروحات المتوفرة بمكتبة كلية التربية الرياضية بجامعة الموصل بمعدل (18) رسالة و(11) أطروحة، وانحصرت سنوات الدراسة ما بين1995– 2010.

وقد توصل البحث إلى النتائج الآتية:

جميع رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه في كلية التربية الرياضية قيد البحث لم تستخدم المعايير والمعالجات الإحصائية في اختيار العينة.

أغلب رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه في كلية التربية الرياضية لم تستخدم الحزمة الإحصائية الآلية في تقييم مستوى الدلالة الإحصائية وتفسير النتائج.

❖ بحث عبد المنعم مفتي عام 2021، بعنوان: ضوابط اختيار الأسلوب الإحصائي في الفرضيات الفرقية ضمن البحوث الإنسانية والاجتماعية. بحث محكم.

هدف البحث إلى توضيح الضوابط التي يتقيد بها الباحث عند اختيار الأساليب الإحصائية المناسبة لبحثه في حالة الفرضيات الفرقية ضمن البحوث الإنسانية والاجتماعية.

والفروض الفرقية هي نوع من أنواع الفروض التي تدرس الفروق بين المجموعات في متغير واحد أو أكثر، بعبارة أخرى المقارنة بين هذه المجموعات في المتغير التابع أو المتغيرات التابعة المدروسة.

وتوصل الباحث من خلال دراسته النظرية إلى أن الكثير من الدراسات لم تحترم بعض الضوابط، وانتهكت العديد من الافتراضات الأساسية في اختيار الأسلوب الإحصائي الملائم لدراستهم، بسبب إهمال الاهتمام بالأساليب الإحصائية من جهة، ووجود نمطية في التعامل مع الأساليب الإحصائية انطلاقاً من الدراسات السابقة، خاصة فيما يتعلق بالأساليب المعلمية من جهة أخرى، مما أدى إلى نتائج مغلوطة وقرارات خاطئة.

موقع البحث الراهن من البحوث السابقة:

من خلال هذا العرض المختصر للبحوث السابقة ونتائجها، يتبين لنا اختلاف موضوع البحث الراهن عن الموضوعات السابقة من حيث دراسته للأخطاء الشائعة المتعلقة بعدد من خطوات تصميم البحث الاجتماعي وتنفيذه وهي: الفروض، العينة، صدق وثبات الأداة، وأخيراً المقاييس الإحصائية.

خامساً– مفاهيم البحث وتعريفاته الإجرائية:

1– البحث العلمي Scientific Research:

يعرف البحث عموماً بأنه عملية منظمة لجمع وتحليل البيانات لغرض من الأغراض. ويتميز البحث العلمي عما عداه من محاولات لجمع المعلومات بالآتي:

- الملاحظة الموضوعية للأحداث والمتغيرات.
- التحليل المنطقي للخروج بخلاصات عن الملاحظات
- إعداد تقرير بنتائج البحث (انظر: أبو علام، 2007، 5– 6).

ومعظم تعريفات البحث العلمي تشترك في أنه:

حصيلة مجهود منظم يهدف إلى الإجابة عن تساؤل أو مجموعة من التساؤلات المتصلة بموضوع ما، متبعاً في ذلك طرائق خاضعة لقواعد وضعية.

2- البحث الاجتماعي Social Research:

عرف بأنه " طريقة في التفكير، وأسلوب للنظر إلى الواقع، بحيث يصبح معنى المعطيات التي تم جمعها واضحاً في ذهن الباحث. وهو أسلوب يحل به المتخصصون المشكلات الصعبة، ويحقق فهم السلوك الإنساني والحياة الاجتماعية حتى تزيد قدرتنا على التحكم فيها " (مسلم، 2015- 2016، 17).

كما عُرف بأنه البحث الذي يدرس الظاهرة الإنسانية والاجتماعية، أي الظاهرة التي تتعلق بالإنسان في ماضيه وحاضره وحتى مستقبله (انظر: حفصي وآخرون، 2020، 99).

ومعظم التعريفات الخاصة بالبحث الاجتماعي تشترك في أنه: لون أو نوع من أنواع البحث العلمي، وينطبق على البحث الاجتماعي كل ما ينطبق على البحث العلمي من خصائص ومستلزمات ومناهج وأدوات. لكن ما يميز كل نوع من أنواع البحث العلمي عن الأخرى هو الموضوع الذي يتناوله هذا البحث بالدراسة. والبحث الاجتماعي في أبسط صوره: هو الطريقة العلمية المنظمة التي تستخدم لدراسة الواقع الاجتماعي (الظواهر الاجتماعية بشقيها السوية والمعتلة)، بغية التوصل إلى حقائق جديدة يمكن استخدامها والاستفادة منها علمياً وعملياً.

3- البحث الاجتماعي الميداني field social research:

يعرف البحث الاجتماعي الميداني إجرائياً: بأنه البحث الذي يتم فيه الاحتكام إلى الواقع والميدان سواء في اختيار موضوع/ مشكلة البحث، أم في جمع البيانات عنها.

4- الأخطاء Errors:

الخطأ ضد الصواب. قال تعالى: "وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُناحٌ فِيما أَخْطأْتُمْ بِهِ"(سورة الأحزاب، الآية رقم 5).

فالخطأ هو أن يريد ويقصد أمراً، فيقع في غير ما يريد.

ويمكن تحديد مفهوم الأخطاء إجرائياً وفقاً للبحث الراهن، بأنها: عدم التطبيق الصحيح من قبل الباحثين لبعض خطوات تصميم البحث الاجتماعي الميداني وتنفيذه، وتحديداً خطوات: صياغة الفروض العلمية، إجراءات اختيار العينات، التحقق من صدق الأداة وثباتها، إضافة إلى اختيار المقاييس الإحصائية المناسبة.

سادسا- منهجية البحث:

يُصنف البحث الراهن حسب الهدف الذي يرنو إليه (وهو الحصول على المعرفة بحد ذاتها) على أنه بحث نظري، والبحث النظري بصورة رئيسية يعتمد على الفكر والتحليل المنطقي والمادة الجاهزة الموجودة عادة في المكتبات، ومن ثَمَ فإن المنهج المناسب لطبيعة موضوع البحث والهدف المراد منه هو المنهج الوصفي التحليلي الذي يشمل البحث المكتبي.

الإطار النظري للبحث: الأخطاء البحثية الشائعة في بعض خطوات البحث الاجتماعي الميداني

أولا- الأخطاء الشائعة المتعلقة بالفروض العلمية:

1- **تعريف الفرض:** هو فكرة مجردة يقوم العقل بإنتاجها انطلاقاً من تساؤلات حول الظواهر المستعصية الفهم، ثم التأمل في مكنوناتها وصولاً إلى ابتكارها وصياغتها. ولا يحكم على صحة الفرض أو عدم صحته إلا إذا تم التحقق منها علمياً عن

طريق البحث. ورغم أنه فكرة مجردة إلا أنه ضروري في الكثير من البحوث ومهم في الوصول إلى التفسيرات العلمية (انظر: شيحي،2017، 72).

2- الأخطاء الشائعة المتعلقة بالفروض العلمية:

من الأخطاء الشائعة المتعلقة بالفروض العلمية التي قد يقع بها بعض الباحثين، نذكر الآتي:

- تجاهل الباحث صياغة الفروض العلمية والاقتصار فقط على التساؤلات؛ هذا قد يناسب أنواع من البحوث العلمية كالبحوث الاستطلاعية (الكشفية) وكذلك التاريخية، حيث أنه لا تتوافر لدى الباحث المعلومات التي تمكنه من صياغة الفروض، أما البحوث الوصفية وكذلك التجريبية فلا بد من صياغة الفروض العلمية.
- التسرع في صياغة الفروض العلمية، بحيث لا يتم توضيح المتغيرات المراد قياسها، ويتم صياغتها بصورة شكلية لا تجسد الهدف منها.
- صياغة الباحث فروضاً تتعارض مع المتعارف عليه في الأدبيات والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث.
- صياغة الفروض العلمية بالصيغة الصفرية (صيغة النفي)، حيث يفضل أن تستخدم هذه الفروض الصفرية عند التحليل الإحصائي للبيانات وذلك لضمان الموضوعية وتجنب الانحياز للفئة المدروسة، أما عند كتابة خطة البحث فالأفضل صياغة الفروض بالصيغة الخبرية (انظر: كوجك، 2007، 35-37).
- تحيز الباحث المسبق للفروض البديلة، ومن ثم يسير في خطوات بحثه لإثبات صحتها فقط، وليس التحقق من صحتها أو عدم صحتها.
- تغيير الباحث للبيانات عندما لا يتمكن من رفض الفرض الصفري، وذلك تفدياً من انتقاده بأنه كان غير دقيق في اختيار مشكلة البحث.
- قيام الباحث باختيار الوسيلة الإحصائية وتطبيقها، وفي ضوء النتيجة يصيغ الفروض، بحيث يجعل الإحصاء يهيمن على البحث أو على الفروض، بينما ينبغي أن يكون الإحصاء في خدمة الفروض (انظر: عفانة، 2011، 330).

أيضاً من الأخطاء الشائعة المتعلقة بالفروض العلمية التي تمت ملاحظتها إضافة إلى ما سبق ذكره، نذكر الآتي:

- الخلط بين تساؤلات البحث وفروضه.
- عدم توافق الفروض مع مشكلة/موضوع البحث وأهدافه.
- وضعا لفروض في المكان غير المناسب من حيث ترتيب خطوات البحث (قبل البحوث السابقة أو ضمن الإطار المنهجي للبحث)، فمكانها الصحيح هو ضمن الإطار الميداني للبحث.
- صياغة عدد من الفروض لا تتناسب مع قدرات الباحث، ومن ثَمَ لا يتم اختبارها جميعاً.
- قد تتفق الدراسات السابقة على وجود علاقة بين المتغيرات أو وجود فروق بين بعض المجموعات وبالرغم من ذلك يصيغ الباحث الفروض الصفرية.
- الخلط بين الفروض البحثية والفروض الإحصائية، فالأولى تصاغ بطريقة إثباتية تقريرية في صورة جمل قصيرة وبسيطة، والثانية تصاغ في صورة رياضية يتم اختبارها بواسطة الاختبارات الإحصائية المختلفة، بالإضافة إلى عدم تحديد مستويات الدلالة الإحصائية في الفرض الصفري أو البديل، والاكتفاء بذكر الاختلاف أو الفروق بين عيِّنتين مستقلتين أو مرتبطين.

- عدم التمييز بين الفرض الموجه والفرض غير الموجه؛ ففي الفرض الموجه يتم تحديد اتجاه العلاقة أو الفروق (سالبة أو موجبة). أما الفرض غير الموجه فهو صياغة الفرض دون تحديد اتجاه العلاقة أو الفروق.
- اختبار صحة الفروض العلمية من خلال الإحصاء الوصفي (النسب المئوية) وهذا غير صحيح؛ فالنسب المئوية تعطينا صورة عامة عن النتائج، أما القرار العلمي المرتبط بصحة الفرض أو عدم صحته نحصل عليه من خلال اعتماد المقاييس الإحصائية المناسبة.

ثانيا– الأخطاء الشائعة المتعلقة بإجراءات اختيار العينات:

1– تعريف العينة: "المجموعة الجزئية من الوحدات أو العناصر التي يتم أخذها بطريقة معينة من مجتمع إحصائي ما بهدف دراسة خصائصها؛ وذلك ليصار إلى تقدير خصائص المجتمع الكلي من خلالها" (الزغول، 2005، 21).

2– الأخطاء الشائعة المتعلقة بإجراءات اختيار العينة:

من الأخطاء الشائعة المتعلقة بإجراءات اختيار العينة التي قد يقع بها بعض الباحثين، نذكر الآتي:

- عدم وجود تحديد دقيق للمجتمع الأصلي للبحث (مفرداته، حجمه في حال كان معروف)، الأمر الذي يجعل اختيار وحدات العينة عملية صعبة أو غير دقيقة.
- أحياناً يكتفي الباحث بما يتوافر لديه من أفراد العينة، ويختارهم كعينة لبحثه، وقد تكون هذه العينة غير ممثلة لمجتمع البحث.
- عدم قدرة الباحثين على تطبيق معايير العشوائية في سحب أفراد العينة؛ إذ يفترض أن تحمل العينة خصائص المجتمع الذي سحبت منه، أي أن يكون هناك تجانس بين العينة ومجتمع البحث في كل أنواع العينات العشوائية (البسيطة، المنتظمة...إلخ).
- قد لا يهتم الباحث باعتماد الطريقة الأنسب في سحب/ اختيار أفراد العينة (العينة العشوائية البسيطة أو الطبقية أو القصدية...إلخ)، كما قد يكتفي بالحديث عن العينة دون تحديد النوع المعتمد منها في البحث.
- الخطأ في تحديد حجم العينة المناسب؛ فقد يبالغ في كبر حجمها دون وجود داع لذلك، أو قد يكون حجمها أصغر من المطلوب لسهولة التعامل معها دون النظر إلى مدى تمثيل هذه العينة للمجتمع الأصلي للبحث أو لا (انظر: كوجك، 2007، 85– 86) و(انظر: عفانة، 2011، 7).
- عدم التحديد الصحيح لحجم العينات؛ حيث يكون غير واضح المعيار الذي اعتمده الباحث في تحديد هذا الحجم. كما أنه في أغلب البحوث الاجتماعية يكون معيار النسبة المئوية هو المعتمد في تحديد حجم العينة.

فمن المفاهيم الخاطئة في تحديد حجم العينات العشوائية اشتراط نسبة محدودة لحجم العينة...، وكذلك المفهوم الخاطئ القائل إن الزيادة في حجم العينة سوف يزيد من دقة نتائج العينة، جميع هذه الأفكار خاطئة لأنها ليست مشتقة من نظرية المعاينة، فتقدير حجم عينة كاف بشكل جيد يحتاج فيه الباحثون إلى تحديد مستوى الدقة المتوقع لتقديراتهم، وهذا يعني أن تحديد المدى المقبول للخطأ المعياري، ويدعى أحياناً هامش الخطأ أو خطأ المعاينة، وهو من المفاهيم الأساسية في نظرية المعاينة لتحديد حجم العينة (انظر: بلخير،2018، 4).

ويفضل البعض ألا تقل هذه النسبة عن (5% أو 10%) من حجم مجتمع البحث. لكن لا توجد نسبة مئوية معينة يمكن تطبيقها في جميع البحوث، فهناك مجموعة من العوامل تؤثر في تحديد حجم العينة المناسبة، تتمثل في: مستوى الدقة أو

الضبط، مستوى الثقة أو الخطر، ودرجة التباين والاختلاف في الصفات التي يجري قياسها في المجتمع، وحجم المجتمع الأصلي، وتجانس المجتمع الأصلي للبحث.

- استخدام حجم عينة مماثلة لدراسة سابقة دونمراجعة الإجراءات المستخدمة في هذه الدراسات. لذلك قد يتعرض الباحث لمخاطر تكرار أخطاء ارتكبت عند تحديد حجم العينة في هذه الدراسات. ومع ذلك يمكن اعتماد هذا المعيار في تحديد حجم العينة لكن بعد مراجعة الإجراءات المستخدمة وتبني إجراء نموذجي يراعي فيه العوامل والمؤثرات الخارجية لتحديد حجم العينة.
- عدم اعتماد معيار القوانين الإحصائية في تحديد حجم العينة بالنسبة للبحوث التي يناسبها هذا المعيار، بينما يمكن للباحث تطبيق واحدة من عدة صيغ إحصائية ومعادلات تعتمد كل منها على عدد من المؤشرات التي يمكن أن يأخذها كقاعدة لاختيار عينات بحثه (انظر: النعيمي وآخرون، 2012، 5–6).

فهناك معادلات رياضية لتحديد حجم العينة لمجتمع معلوم حجمه (مثال: معادلة ستيفن ثومبسون، معادلة ريتشارد جايغر، هربرت أركن...إلخ)، ومعادلات رياضية خاصة بتحديد حجم العينة لمجتمع غير معلوم حجمه (سواء في حالة معرفة نسبة وجود الظاهرة في مجتمع البحث أم عدم معرفتها).

- اعتماد القوانين الإحصائية في تحديد حجم العينات غير الاحتمالية أو القصدية، بينما لا توجد قوانين أو قواعد إحصائية لحجم هذه العينات، كما هو الحال في العينات الاحتمالية، حيث يتوقف تحديد حجم العينة على الهدف من الدراسة وغزارة المعلومات وإغنائها ظاهرة البحث، وإستراتيجية جمع البيانات والتسهيلات المقدمة للباحث وإمكاناته الذاتية والبحثية. فالمعاينة تتوقف عندما تصل المعلومات التي يحصل عليها الباحث إلى حد التشبع ولا تضيف أي جديد لما لديه من بيانات، وليس عند الحصول على عينة ممثلة، ذلك أن إجراءات تحديد حجم العينة الكيفية دينامية ومتطورة أكثر منها ثابتة ومحددة مسبقاً (انظر: أبو علام، 2007، 29).

يقول (فليك Flick): إن الذي يحدد اختيار الأفراد في بحوث العينات غير العشوائية (البحوث الكيفية خصوصاً) هو ارتباطهم بموضوع البحث وليس تمثيلهم للمجتمع (see: Flick, 1998, p. 41).

ومن الأخطاء الشائعة أيضاً المتعلقة بخطوة إجراءات اختيار العينات إضافة إلى ما ذكر مسبقاً، نذكر الآتي:

- عدم اعتماد أطر حديثة في البحوث التي يكون فيها مجتمع البحث محدد ومعروف، الأمر الذي ينعكس سلباً على إجراءات اختيار وحدات العينة.
- عدم التمييز بين العينات العشوائية (الاحتمالية) والعينات غير العشوائية (اللا احتمالية) في البحوث الاجتماعية الميدانية، كذلك عدم معرفة متى يتم اعتماد كل منهما؛ حيث لوحظ في عدد من البحوث الاجتماعية مثلاً اعتماد نوع من أنواع العينات العشوائية في سحب وحدات العينة من مجتمع بحث غير محدد ومعروف (أي لا يتوافر إطار نسحب منه أفراد العينة)، وعلى العكس من ذلك فقد يكون مجتمع البحث محدداً ومعروفاً، لكن مع ذلك يلجأ الباحث إلى اعتماد نوع من أنواع العينات غير العشوائية.
- الفهم الخاطئ لأسلوب السحب العشوائي من قبل بعض الباحثين الذين يختارون وحدات العينة بشكل غير واضح ودقيق ووفقاً لما هو متاح ومتيسر لهم، ويطلقون عليه عينة عشوائية دون تحديد لنوعها أو دون التقيد بخطوات السحب المحددة في كل نوع من أنواع العينات العشوائية.

ثالثاً- الأخطاء الشائعة المتعلقة بصدق الأداة وثباتها:

يعد الصدق والثبات من أهم الشروط المنهجية في تصميم أدوات البحث. لذا يجب الاهتمام بصدق أدوات جمع البيانات الميدانية، وكذلك تمتعها بالثبات لتحقيق الفائدة المرجوة منها.

ويُلاحظ أحياناً الخلط بين مفهومي صدق الأداة وثباتها وعدم التمييز بينهما، لذا لابد من توضيح كل من المفهومين والإشارة إلى الأخطاء الشائعة المتعلقة بكل من صدق وثبات الأداة.

1- صدق الأداة: يعد الصدق من أهم وأكثر الخصائص السيكومترية أهمية، ويقصد به صلاحية الأداة لقياس ما هو مراد قياسه، أي صلاحية أداة البحث في تحقيق أهداف الدراسة، ومن ثم ارتفاع مستوى الثقة فيما توصل إليه الباحث من نتائج بحيث يمكن الانتقال منها إلى التعميم (انظر: المشهداني، 2019، 167).

وقد ظهرت مصطلحات عديدة للتعبير عن طرق حساب الصدق، والتي اتُفق على تسميتها (بأنواع الصدق)، وهنا لابد من الإشارة إلى أنه لا توجد أنواع مختلفة للصدق؛ فالصدق مفهوم مجرد، وفريد، ومتعدد الأبعاد، لذا تتعدد طرق التحقق منه، ولا تُعد هذه الطرق بدائل لبعضها البعض، فكل منها يهتم بجمع نوع معين من الأدلة يبرر جانباً من جوانب الصدق المختلفة (انظر: محمود، 2019،677).

وقد يخلط الباحث بين هذه الطرق أو قد يعتمد أحدها للتحقق من صدق الأداة لكن دون معرفة اسم هذه الطريقة التي يعتمدها، أو يذكر أسماء لهذه الطرق غير متوافقة مع المضمون. أو يذكر أكثر من طريقة لحساب الصدق، ثم يستخدم أسلوب واحد وبطريقة خاطئة، كأن يذكر الباحث أنه تم التحقق من الصدق الظاهري وصدق الاتساق الداخلي والصدق البنائي بحساب معاملات الارتباط بين درجة كل مجال والدرجة الكلية.

كذلك عدم التحقق من الجوانب المختلفة لصدق الأدوات والاكتفاء في معظم الأحيان بالصدق المرتبط بالمحتوى نظراً لانتشاره بين الطلاب وسهولة تطبيقه.

وعند مراجعة الطالب للكتب الإحصائية للتعرف إلى طرق التحقق من صدق الأداة يجد تصنيفات عديدة لها قد يضيع بينها، لذا سنقتصر في البحث الراهن على عرض التصنيف الأكثر شيوعاً (وكذلك وضوحاً للطلبة غير المختصين بالإحصاء) في المراجع العلمية ذات الصلة، والذي يصنفها في ثلاث فئات، تتمثل في الآتي:

- صدق المحتوى Content Validity: ويُقصد به مدى تمثيل فقرات المقياس تمثيلاً سليماً للمجال المستهدف بالقياس، ولذلك فهو يتطلب تحديد هذا المجال تحديداً واضحاً، وتحديد عناصره، وبناء مجموعة ممثلة من الفقرات، بحيث يتم مقارنة الفقرات بالمواصفات التي تحدد المجال. ولصدق المحتوى بُعدان:

البعد الأول: هو الصدق الظاهري، الذي يرتبط بمدى وضوح المحتوى بالنسبة للمبحوثين، من حيث: سهولة القراءة واتساق الأسلوب والتنسيق، ووضوح اللغة المستخدمة، والى أي مدى تبدو الفقرات مرتبطة بهدف الأداة من وجهة نظر المبحوثين.

البعد الثاني: هو الصدق العيني، الذي يُعنى بتقدير مدى تمثيل الفقرات للمجال المحدد بجدول المواصفات من وجهة نظر مجموعة من المختصين

ومن الأخطاء الشائعة ضمن هذا السياق إطلاق مصطلح "صدق المحكمين" على طريقة الصدق المرتبط بالمحتوى، وأحياناً لا يتم ذكر اسم الطريقة، ويُكتفى بشرح إجراءاتها (انظر: محمود، 2019، 677، 690).

وبما أن الصدق العيني هو الأكثر شيوعاً وإقبال عليه من قبل الطلبة إضافة إلى أهميته، لذلك كان لابد من الوقوف عند بعض الأخطاء المرتبطة به؛ ومنها أن هذا الصدق قد لا يتم تقديره أو تناوله حسب التوجهات الحديثة في تقديراته؛ فمن الضروري أن يكون هذا الفحص والتحكيم للأداة من قبل خبراء مختصين، ولابد من التأكيد على جودة فحص مضمون الأداة وتوفر شرطي الدقة والانتظام.

فإجماع المحكمين لا يضمن صحة ملاءمة النموذج حسب المبدأ العلمي، بل يعلن أن الأغلبية هي الصحيحة، وهذا أمر خاطئ؛ إذا قد تجمع الأغلبية على صحة الخطأ، خصوصاً في حال كان المحكمون على غير دراية بالسمة المقاسة مثلاً. كما أن سياق فهم المحكمين لوحدات أو عبارات الأداة قد يختلف عن سياق فهمها لدى المبحوث، وبالتالي حتى تكون الأداة تتمتع بالصدق لابد أن يكون فهمها واحد من قبل المحكمين والمبحوثين معاً؛ إضافة إلى أن هذا النوع من الصدق قد يستند إلى ذاتية المحكمين (درجة الاهتمام بالأداة والموضوع، المدرسة الفكرية التي ينتمون لها...إلخ)، وهذا سيؤثر على ملاحظاتهم التي ستكون متفاوتة وربما متعارضة فيما بينهم.

والجدير بالذكر أن أنواع الصدق وإن جازت دراستها منفصلة عن بعضها البعض، إلا أنها لايحل الواحد منها محل الآخر، فهي متكاملة تعين على قياس الصدق بمعناه الشامل، أما اختيار نوع دون آخر فهو أمر مرتبط بعدة معطيات منها الغرض الذي صممت لأجله الأداة (انظر: الزقاي، 2017،4- 19،6).

- صدق المحك Criterion Validity: ويتم من خلال إيجاد معامل الارتباط بين درجات المقياس ودرجات مقياس آخر يقيس السمة نفسها وتم التحقق من صدقه، ويُعرف الأخير بالمحك، وقد يكون المحك أداءً مستقبلياً للمفحوصين، عندها يُسمى الصدق بالصدق التنبؤي (Predictive Validity)، وقد يتم تطبيق المقياس المحك بالتزامن مع المقياس محل الدراسة، وحينئذ يُسمي الصدق بالصدق التلازمي(Concurrent Validity).
- صدق البناء (المفهوم) Construct Validity: وتُستخدم هذه الطريقة عندما يتم تصميم المقياس في ضوء نظرية علمية، أو افتراضات محددة، ويكون الهدف تحديد ما إذا كان المقياس يمثل النظرية أم لا؟ وتعتمد هذه الطريقة على تحديد مدى الارتباط بين الجوانب التي يقيسها المقياس وبين النظرية أو الافتراضات. ويُعد صدق البناء مفهوماً شاملاً يتضمن سائر أنواع الصدق، ويتطلب الاستنتاجات المنطقية والوسائل التجريبية والإحصائية. وللكشف عن صدق البناء هناك ثلاث خطوات:

1- تعريف الإطار النظري للسمة المستهدفة بالقياس.

2- اشتقاق فروض حول نتائج المقياس في ضوء الإطار النظري المحدد.

3- اختبار هذه الفروض منطقياً أو تجريباً.

أما إجراءات التحقق من صدق البناء فتتمثل في الآتي:

- دراسة العلاقة بالمقاييس الأخرى، وذلك من خلال دراسة الارتباط بين نتائج المقياس ونتائج مقاييس أخرى تقيس مكوناً يرتبط نظرياً مع المكون المستهدف بالقياس، أو بدراسة مدى تمايز نتائج المقياس محل الدراسة عن نتائج مقياس آخر يقيس مكوناً لا يرتبط مع المكون المستهدف بالقياس، أو بإجراء التحليل العاملي لنتائج المقياس؛ لتحديد نسبة التباين التي تفسرها العوامل المكونة للمقياس بالنسبة للتباين الكلي، وفحص محتوى العوامل والاستدلال من خلالها على طبيعة المكون الفرضي.
- الدراسات التجريبية، وتتم باختبار تغير درجات المقياس عند تقديم أنواع معينة من المعالجات التجريبية.

– مقارنة درجات مجموعات متمايزة في المكون المستهدف بالقياس.

– التحميل الداخلي للاختبار، ويتم من خلال جمع معلومات عن محتوى الاختبار نفسه، والعمليات المستخدمة في الاستجابة عن فقراته، والارتباطات بين فقرات الاختبار، ودراسة تجانس المحتوى، والتأكد من أنه يقيس سمة أحادية البعد، ولذلك يمكن استخدام معامل ألفا أو كيودر– ريتشاردسون كمؤشر للتجانس أو أحادية البعد.

ومن الجدير بالذكر أننا عندما نستخدم الاتساق الداخلي كمؤشر أولي عن صدق البناء، يجب أن نستخدم معامل ألفا أو معامل كيودر ريتشاردسون كإحصاء تعبر عن متوسط معاملات الارتباط بين درجات جميع الفقرات، حيث يعد الصدق صفة لنتائج المقياس ككل، في حين أن الاعتماد على الارتباط بين درجة الفقرة ودرجة البعد وهو الإجراء السائد في البحوث الاجتماعية يقدم معلومات خاصة بالفقرة، وهو معامل تمييز الفقرة، حيث أن معامل تمييز الفقرة هو معامل الارتباط بين درجة الفقرة والدرجة الكلية على المقياس بعد تحرير الدرجة الكلية من درجة الفقرة (انظر: محمود، 2019، 678، 680).

ولابد من الإشارة الصدق يشمل الثبات، ناهيك عن الدلالة المعنوية لذلك، بمعنى آخر ترتكز هذه الشمولية على أدلة إحصائية، منها إمكانية استخلاص قيمة الصدق من الجذر التربيعي للثبات وإن كانت درجة الثقة به ضعيفة (انظر: الزقاي، 2017، 3).

2– ثبات الأداة: يشير إلى مدى الدقة والاستقرار والاتساق في نتائج القياس، فهو المدى الذي تظل فيه الأداة ثابتة في قياس ما يراد قياسه لو طبقت الأداة مرتين فأكثر على الأفراد المبحوثين أنفسهم (انظر: بشتة، 2020، 117).

ومن الطرق الأكثر شيوعاً لقياس ثبات الأداة نذكر الآتي:

❖ طريقة إعادة الاختبار (التطبيق): تطبيق الأداة على عينة من أفراد مجتمع البحث ورصد استجاباتهم، ثم إعادة تطبيق نفس الأداة على نفس أفراد العينة وفي نفس الظروف بعد مضي فترة زمانية لا تقل عن الأسبوعين وكذلك رصد استجاباتهم، ثم حساب معامل الارتباط بين درجاتهم في المرتين، وكلما ارتفع معامل الارتباط دل ذلك على ثبات الأداة، ويفضل ألا يقل عن (0.80).

ومن الأخطاء المرتبطة بهذه الطريقة نذكر عدم وصف عينة حساب الثبات أو الفاصل الزماني، كما يتم اختيار الفاصل الزماني دون ذكرٍ لمعيار اختيار هذا الفاصل، كذلك يتم استخدام معامل ارتباط بيرسون في حساب الارتباط بين درجات التطبيقين دون التحقق من شرط اعتدالية توزيع الدرجات، أيضاً الاعتماد على عينات صغيرة الحجم لحساب الثبات(انظر: محمود، 2019، 689).

❖ طريقة التجزئة النصفية: من مقاييس الاتساق الداخلي، وهي تقسيم بنود (أسئلة) الأداة إلى نصفين، الأول: يشتمل على البنود أو الأسئلة ذات التسلسلات أو الأرقام الفردية، والثاني: يشتمل على البنود ذات التسلسلات الزوجية، لذا فإن هذه الطريقة صالحة لقياس الاتساق الداخلي للأداة. ويحسب الثبات بموجب هذه الطريقة وفق الآتي:

1– اختيار عينة من أفراد مجتمع البحث.

2– تقديم جزئي الاختبار إلى أفراد العينة للإجابة عن بنودها (تطبيق الجزأين).

3– رصد درجات أفراد العينة على بنود كل من النصف الأول والثاني، فيكون لديه درجتان لكل مبحوث، درجة على بنود النصف الأول وأخرى على بنود النصف الثاني.

4- يحسب معامل الارتباط بين درجات المبحوثين على النصف الأول ودرجاتهم على النصف الثاني (انظر: عطية، 2009، 207- 208).

ومن الأخطاء الشائعة المتعلقة بطريقة التجزئة النصفية نذكر حساب الثبات باستخدام معادلة (سبيرمان براون) للتجزئة النصفية للمقاييس متعددة الأبعاد، رغم أن استخدام التجزئة النصفية يفترض أن الاختبار مكون من نصفين متكافئين(انظر: محمود، 2019، 689).

❖ طريقة معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's alpha): هو أحد مقاييس الاتساق الداخلي لأداة الدراسة، والذي يميز هذه الطريقة أنها تمكننا من معرفة مدى تأثير كل سؤال أو عبارة في درجة الثبات سواء في حال تم بقائها أم حذفها.

ومن الأخطاء الشائعة ضمن هذا السياق نذكر أنه في المقاييس المكونة من عدة أبعاد، يتم حساب معامل ألفا لدرجة كل بعد دون حسابه للدرجة الكلية على المقياس، وفي دراسات أخرى يتم حساب معامل ألفا للدرجة الكلية على المقياس دون حسابه لدرجة كل بعد (انظر: محمود، 2019، 688).

كذلك من الأخطاء التي يقع فيها بعض الباحثين المتعلقة بالخصائص السيكومترية لأدوات البحث، نذكر: حساب الصدق قبل حساب الثبات، رغم أن الثبات شرط ضروري للصدق،؛ لأن البدء بحساب الثبات

يمثل عملية فلترة أولية لأداة القياس من البنود غير الثابتة، ثم يأتي الصدق لتنقية الأداة من العبارات غير الصادقة. ومن تلك الأخطاء أيضاً استخدام مصطلح (صدق الاتساق الداخلي)، والصواب هو (ثبات الاتساق الداخلي)، ومنها كذلك عدم الاهتمام بتحليل الفقرات والاكتفاء بالتحليل الكلي للمقياس (انظر: حسن،2016،8- 9).

كذلك استخدام الاتساق الداخلي كطريقة لحساب الصدق، رغم أن الاتساق الداخلي الذي يختص بتقدير قيمة تباين الخطأ الناتج عن عدم تناسق فقرات الاختبار مع بعضها البعض، أي مدى التجانس بينها (انظر: محمود، 2019،690).

رابعا- الأخطاء الشائعة المتعلقة باختيار المقاييس الإحصائية المناسبة:

بعد الانتهاء من عملية جمع البيانات الميدانية وتفريغها تأتي خطوة أخرى من خطوات تنفيذ البحث الاجتماعي، وهي التحليل الإحصائي للبيانات الذي يدرس الظواهر بقالب قياسي رقمي.

والخطأ العام هنا هو اعتماد الطالب على شخص قد يكون غير متخصص في الإحصاء أو على مكاتب تجارية في عملية التحليل الإحصائي لبياناته، أو قد يلجأ الباحث إلى إحصائي دون أن يشرح له مشكلة بحثه وأهدافه بشكل واضح، أو أنه لا يحاول أن يفهم منه كيفية تطبيق الاختبارات الإحصائية والوصول إلى النتائج المذكورة. مما قد يؤدي إلى ظهور نتائج خاطئة أو غير دقيقة.

واختيار المقياس / المقاييس الإحصائية المناسبة لا يتم بصورة عشوائية بل وفق شروط معينة سيتم الإشارة إليها.

وقبل ذلك لابد من القول: إن التحديد المسبق لنوع المعالجة الإحصائية المناسبة قبل بدء عملية جمع البيانات وحتى قبل تصميم أدوات جمع البيانات، يوفر كثيراً من الوقت والجهد والتكاليف، ويضمن تطبيق الأسلوب الإحصائي السليم والتوصل إلى نتائج أكثر دقة. حيث يتم اعتماد عدد من المقاييس الإحصائية التي لا داعي لها ولا تفيد في استخلاص النتائج المفيدة (انظر: كوجك، 2007، 109- 111).

ومن الأخطاء الشائعة المتعلقة باختيار المقاييس الإحصائية المناسبة التي قد يقع بها بعض الباحثين، نذكر الآتي:

- استخدام الباحث لنوع معين من المعالجات الإحصائية؛ أي تحيز الباحث لبعض التحليلات الإحصائية دون غيرها، إما لشيوع هذه التحليلات بين أوساط الباحثين أو لسهولة استخدامها. أو على العكس من ذلك اعتماده مقاييس إحصائية معقدة في الاستخدام والتفسير ليظهر قدرته أمام الآخرين.
- عدم معرفة الباحث بالأساليب الإحصائية اللا معلمية التي تتعامل مع العينات صغيرة الحجم، وبذلك لا يجد الباحث أمامه إلا أن يلغي خطته البحثية لعدم درايته بهذه الأساليب، مثل: اختبار كندا لو اختبار ويلكوكسونومان وتني...إلخ(انظر: عفانة، 2011، 312).
- سوء استخدام الأساليب الإحصائية، وعدم تمشيها مع تصميم البحث، مما يؤدي إلى ظهور نتائج غير موثوقة ولا يمكن الاعتماد عليها. أو ظهور تناقضات مذهلة بين نتائج تلك البحوث وأساسها النظري.
- عدم اعتماد المقياس/ المقاييس الإحصائية المناسبة.

ويتطلب اختيار المقياس المناسب المعرفة بهذا المقياس وشروط اعتماده قبل استخدامه بشكل عشوائي أو تكرار لما قرأه الباحث في دراسات سابقة.

وبناء على القراءة والاطلاع واستشارة ذوي الخبرة، تم التوصل إلى هذه الخلاصة المبسطة المتعلقة باختيار المقياس الإحصائي المناسب:

قبل اختيار المقياس / المقاييس الإحصائية المناسبة لابد بداية من التمييز بين:

1- المقاييس (الاختبارات) المعلمية (البارامترية)

2- المقاييس (الاختبارات) اللا معلمية (اللا بارامترية)

وتحت كل منهما يندرج العديد من المقاييس الإحصائية.

والاتجاه نحو أحد هذين النوعين من الاختبارات يتوقف على اختبار التحقق من اعتدالية التوزيع الطبيعي للبيانات، وهناك العديد من الاختبارات الخاصة بذلك، لكن الذي يهمنا هنا أنه في حال كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي نتجه نحو الاختبارات المعلمية، بينما في حال كانت البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي نتجه نحو الاختبارات اللا معلمية.

ملاحظة: اختبار التوزيع الطبيعي هو للبيانات الكمية فقط، بينما في حال كانت البيانات نوعية، لا يوجد لها اختبار التوزع الطبيعي.

والجدير بالذكر أنه حتى في حال كان حجم العينة كبير((30مفردة فأكثر)) نستطيع تجاوز شرط التوزيع الطبيعي للبيانات والاتجاه نحو المقاييس المعلمية.

فعندما يكون حجم العينة ((30 فأكثر)) فالتوزيع اعتدالي يطبق النظرية النهاية. بينما في حال كان حجم العينة أصغر من ((30 مفردة)) لابد من إجراء اختبار التوزيع الطبيعي، فإذا كان التوزيع معتدل نستخدم الإحصاء المعلمي، أما إذا كان غير معتدل نستخدم الإحصاء اللا معلمي (انظر: مفتي، 2021، 400).

بعد ذلك تأتي عملية اختيار المقياس المناسب سواء من المقاييس الإحصائية المعلمية أم من المقاييس الإحصائية اللا معلمية. لكن عملية الاختيار أيضاً لا تتم بصورة عشوائية بل تبعاً للآتي:

1- الفروض: حيث يوجد

- 1- اختبارات لفروض الفروق (مقارنة). 2- اختبارات لفروض الارتباط. 3- اختبارات لفروض الأثر.

2-نوع البيانات:

- كمية، نوعية.
- وكذلك مجموعات العينات.

إضافة إلى ما سبق ذكره من الأخطاء الشائعة المتعلقة بالتحليل الإحصائي، نذكر الآتي:

- الخلط بين الإحصاء الوصفي الخاص بالبيانات الكمية والإحصاء الوصفي الخاص بالبيانات النوعية.

ومن خلال الدراسة النظرية السابقة تمت الإجابة عن التساؤل الرئيس للبحث، المتمثل بالآتي: ما الأخطاء الشائعة لدى الباحثين في بعض خطوات تصميم البحث الاجتماعي وتنفيذه؟

وكذلك تحقيق الأهداف العلمية النظرية التي ترنو الباحثة الوصول إليها.

المقترحات:

بناء على نتائج البحث وسعياً في تحقيق الهدف العملي الذي ترنو الباحثة الوصول إليه، المتمثل: بوضع مجموعة من المقترحات غايتها التقليل قدر الإمكان من الأخطاء الشائعة عند الباحثين عند إعدادهم للأبحاث الاجتماعية الميدانية، تم صياغة المقترحات الآتية:

❖ تدريب الطلاب منذ السنة الأولى على التطبيق السليم لخطوات تصميم البحث الاجتماعي الميداني وتنفيذه، وذلك من خلال اختيار مشكلات/موضوعات اجتماعية باستمرار ومحاولة الطلاب تطبيق الخطوات عليها والطلب منهم مناقشتها أمام الآخرين في القاعة الدراسية.

❖ توجيه الطلاب وحثهم على تطوير أنفسهم علمياً من خلال الاطلاع المستمر على مراجع علمية ذات صلة بخطوات تصميم البحث وتنفيذه، وكذلك الاطلاع على البحوث الاجتماعية (رسائل الماجستير والدكتوراه، بحوث المجلات العلمية).

❖ التركيز على مجال استخدام الأساليب الإحصائية المختلفة، وليس الاقتصار فقط على التطبيقات وكيفية حساب هذه الأساليب.

❖ حضور الطالب المستمر للمناقشات العلنية لرسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه والاستفادة من ملاحظات المحكمين لعمل الطالب.

❖ استشارة ذوي الخبرة والاختصاص سواء بموضوع البحث أم بخطوات البحث الاجتماعي المختلفة عند إعداد البحوث العلمية.

❖ أن تكون هناك جلسات حوار بين طلبة الدراسات العليا يكون الحديث فيها حول موضوعاتهم ويتبادلون الأفكار والمقترحات.

❖ إجراء دورات تدريبية لطلبة الماجستير (سنة أولى) خاصة بخطوات تصميم البحث الاجتماعي وتنفيذه.

❖ إعداد دليل مبسط من قبل المختصين يتم فيه توضيح الأخطاء الشائعة لدى الباحثين والمتعلقة بجميع خطوات تصميم البحث الاجتماعي وتنفيذه.

❖ إجراء مزيد من البحوث حول باقي خطوات البحث الاجتماعي الميداني (التي لم تذكر في البحث الراهن) ومعرفة الأخطاء الشائعة المرتبطة بها وكيفية تجنبها.

التمويل:

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

المصادر والمراجع:

1- القرآن الكريم.

2- أبو علام، رجاء محمود، مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية، ط6، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2007.

3- الزغول، عماد، الإحصاء التربوي، عمان، دار الشروق، 2005.

4- الزقاي، نادية يوب مصطفى، صدق التحكيم: مقاربة تقويمية، مجلة التنمية البشرية، الجزائر، المجلد2، العدد9، 2017، ص- ص: 167- 187.

5- القحطاني، راويه أحمد، والضحيان، سعود ضحيان، النمطية المنهجية في الرسائل الجامعية: دراسة مطبقة على عينة من رسائل الدكتوراه بجامعتي الملك سعود والإمام محمد بن سعود الإسلامية. مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية- جامعة الفيوم، العدد20،2020، ص-ص: 437- 451.

6- المشهداني، سعد سلمان، منهجية البحث العلمي، دار أسامة، عمان، 2019.

7- بشتة، حنان وآخرون، الصدق والثبات في البحوث الاجتماعية، مجلة دراسات في علوم الإنسان والمجتمع، جامعة جيجل، المجلد 3، العدد 2، 2020، ص- ص: 117- 133.

8- بوترعة، بلال وآخرون، الأخطاء المنهجية الشائعة في إعداد البحوث السوسيولوجية، مجلة المجتمع والرياضة، الجزائر، المجلد1، العدد1، 2018، ص - ص: 9- 21.

9- حسن، عزت عبد الحميد محمد، أخطاء الباحثين والمناقشين الشائعة في البحوث النفسية والتربوية، أعمال مؤتمر: تكنولوجيا التربية والتحديات العالمية للتعليم: الجمعية العربية لتكنولوجيات التربية، القاهرة،67 - 85.

10- حفصي، سعاد وآخرون، المنهج التجريبي في البحوث الاجتماعية والإنسانية: الأسس النظرية والتقويم المنهجي، مجلة القبس للدراسات النفسية والاجتماعية، المجلد2، العدد3، ص-ص: 90- 105.

11-خالد، فارس وآخرون، منهجية المعاينة الإحصائية في البحث العلمي:

دراسة تقييمية لأطروحات علم النفس وعلوم التربية بجامعة الجزائر2. مجلة البحوث التربوية والتعليمية. المجلد6، العدد11. 2017، ص-ص:129-144 .

12- محمود، سومية شكري محمد، الأخطاء المنهجية الشائعة في إجراءات التحقق من ثبات وصدق أدوات القياس المستخدمة في البحوث التربوية العربية. المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة أسيوط، المجلد35، العدد7، 2019، ص-ص: 672- 695.

13-شيحي، سلمى، الفرض العلمي:

أنواعه مصادره كيفية صياغته، مجلة العلوم النفسية والتربوية، جامعة الوادي، المجلد5، العدد2، 2017 ، ص- ص: 385- 406.

14-عبد المنعم، مفتي، ضوابط اختيار الأسلوب الإحصائي في الفرضيات الفرقية ضمن البحوث الإنسانية والاجتماعية، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، الجزائر، المجلد4، العدد3، ص - ص: 385- 406.

15- عطية، محسن علي، البحث العلمي في التربية: مناهجه أدواته وسائله الإحصائية، دار المناهج، عمان، 2009.

16- عفانة، عزوز إسماعيل، أخطاء شائعة في تصاميم البحوث التربوية لدى طلبة الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية، مؤتمر البحث العلمي: مفاهيمه وأخلاقياته وتوظيفه، 2011.

17- كوجك، كوثر حسين، أخطاء شائعة في البحوث التربوية، القاهرة، عالم الكتب،2007.

18- Flick, Uwe. An Introduction to Qualitative Research. Thousand Oaks, CA: Sage, 1998.